مع إفساح المجال أمام الشعب والمزارعين لحل مشاكل هذا القطاع

الرئيس بزشكيان: يجب إعداد نظام البيانات ونمط الزراعة في البلاد

أكد رئيس الجمهورية على ضرورة إعداد نظام دقيق للبيانات في قطاع الزراعة والمياه والتربة، ووضع نمط زراعي يعتمد على الإمكانيات والمناخات المتنوعة في مختلف مناطق البلاد، مع إفساح المجال أمام الشعب والمزارعين أنفسهم لحل مشاكل هذا القطاع.

وعقد الدكتور مسعود بزشكيان، أمس السبت، اجتماعًا مع وزير الزراعة ومسؤولي الوزارة. وشهد الاجتماع، الذي حضره أيضًا رؤساء منظمات الجهاد الزراعي في جميع المحافظات عبر تقنية الفيديو كونفرانس، تقديم مسؤولين من مختلف أقسام الوزارة تقارير عن آخر التطورات في إجراءاتهم وبرامجهم.

نواجه تحديات كبيرة في مجالات المياه والتربة والزراعة

وقال رئيس الجمهورية: نواجه تحديات كبيرة في مجالات المياه والتربة والزراعة، ويجب تصميم وتنفيذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب وبشكل فعال لمنع تحول هذه المشكلات إلى أزمة. وأضاف: عليكم كمسؤولين عن القطاع الزراعي وتأمين المواد الغذائية في البلاد أن تساعدونا في الوصول إلى رؤية شاملة ودقيقة لوضع المياه والتربة في البلاد. وتابع: في الخطوة الأولى، يجب أن نحدد ما يمكن إنتاجه بالموارد والقدرات المتاحة. هل النمط الزراعي الحالي يتوافق مع موارد المياه والتربة المتاحة؟ وهل يتم مراعاة مبادئ الكفاءة الإنتاجية أم لا؟

وأشار الرئيس بزشكيان إلى أن بحث مدى منطقية وإنتاجية تصدير أي محصول زراعي في ظل الموارد المائية المتاحة يعد سؤالًا بالغ الأهمية، مؤكدًا أن تصدير المنتجات الزراعية هو في جوهره تصدير غير مباشر للمياه، لذا يجب تقييم دقيق وحذر لتحديد أي المحاصيل يعتبر إنتاجها وتصديرها مجديًا في ضوء الموارد المائية الحالية للبلاد. وأضاف رئيس الجمهورية: إن حياة المزارع مرتبطة بأرضه ومحصوله، مما يدفعه لاستغلالها بأي طريقة. هنا يأتي دورنا في توجيهه بناءً على نظام بيانات دقيق للموارد الزراعية والمائية والتربة: ماذا يزرع؟ وأين؟ وكم؟ وأين يُوزع؟ وتابع: يجب وضع نموذج زراعي يعتمد على البيانات ويتناسب مع إمكانيات وظروف كل منطقة، مع توفير الدعم اللازم للمزارعين وفقًا لهذا النموذج.

ضرورة الاستعانة بخبرات الجامعات والأكاديميين

وشدد الرئيس بزشكيان على ضرورة الاستعانة بخبرات الجامعات والأكاديميين والخبراء، خاصة ذوي الخبرة الميدانية وأصحاب المصلحة في المناطق المختلفة، مبرزًا أن الثقة بالمزارعين والتعاونيات الزراعية يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية وفعالة في هذا المجال، وأكد على ضرورة تسريع تركيب الألواح الشمسية لتأمين الكهرباء اللازمة لآبار الري الزراعية، وقال: يجب التوضيح للمزارعين أن الاستخراج الجائر للمياه الجوفية يهدد مستقبل عملهم ومعيشتهم، وفي المقابل يجب تقديم كل دعم ومساعدة ضرورية لتحسين كفاءة استخدام المياه. وأضاف: استعينوا بالجامعات والخبراء وحتى أصحاب المصلحة في هذا القطاع للمساهمة في التغلب على هذه التحديات بشكل أسرع وأكثر فعالية.

وفي استعراض مزايا تأمين البروتينات من البحر مثل الصحة، وانخفاض تكاليف الإنتاج، والاستدامة، قال رئيس الجمهورية: في إطار تطوير الاقتصاد البحري، يجب دراسة وإحصاء قدرات تطوير الزراعة وتأمين الأمن الغذائي في المناطق الساحلية المؤهلة بدقة.

التركيز على إلغاء الوسطاء وزيادة أرباح المنتجين

وفي إشارة إلى أجزاء من التقارير المقدمة حول تنظيم سوق توزيع المنتجات الزراعية مع التركيز على إلغاء الوسطاء وزيادة الأرباح للمنتجين، قال الرئيس بزشكيان: هذا إجراء مناسب جداً يعزز الاقتصاد الزراعي ويُهيئ الأرضية للإصلاحات في هذا المجال بشكل أوسع. وأكد الدكتور بزشكيان على ضرورة استغلال الطاقات الشعبية، وقال: أنا شخصياً مؤمن بقدرة الناس على حل المشكلات، وأطلب منكم أيضاً أن تثقوا بهذه القدرات وتفسحوا المجال للمواطنين للمشاركة الفاعلة. وأضاف: التجربة تظهر لنا أنه عندما يشارك الناس -خاصة أصحاب المصلحة- في الميدان، يتم حل المشكلات بسهولة وسرعة وبشكل جذري.

حصر نظام البيانات الزراعية والمائية والتربة

واختتم رئيس الجمهور كلمته بتقدير الجهود والإجراءات التي تم تنفيذها خلال الفترة الماضية من عمل وزارة الجهاد الزراعي في الحكومة الرابعة عشرة، قائلاً: أهم إجراء يجب إنجازه هو حصر نظام البيانات الزراعية والمائية والتربة في البلاد بدقة. وأضاف: نحتاج أن نعرف ما لدينا، وكيف نستخدمه بأفضل طريقة لتحقيق التنمية المستدامة. وتابع: النهج العادل، وتعزيز العلاقات بين القطاعات، والاستفادة القصوى من المشاركة الشعبية، وتوظيف المعدات والتقنيات الحديثة والمناسبة، يمكن أن تساعدنا في تحقيق أهدافنا. وفي ختام الاجتماع، أعرب رئيس الجمهورية عن تقديره للتقارير المقدمة، مؤكدًا على أن جميع النقاط المطروحة سيتم تحليلها بالتشاور مع وزير الجهاد الزراعي للوصول إلى الإجراءات العملية اللازمة لحل المشكلات.

يجب تقييم دقيق وحذر لتحديد أي المحاصيل يعتبر إنتاجها وتصديرها مجديًا في ضوء الموارد المائية الحالية للبلاد

لأول مرة منذ ٢٨ عاماً

إيران تستأنف استكشاف النفط في بحر قزوين

أعلنت وزارة النفط الإيرانية، الجمعة، أن الوزير محسن باك نجاد أمر باستئناف أعمال الحفر الاستكشافي في بحر قزوين بعد نحو ٢٨ عاماً.

ويهدف الحفر إلى الوصول إلى عمق نهائي ٥٠٧٧ متراً لتقييم إمكانات مكمن رودسار في الامتياز ١٨ على عمق ٧٠ متراً. وتعد إيران من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز.

وكانت آخر بئر حفرت في المياه الضحلة لبحر قزوين عام ١٩٩٧. كما توقف الحفر في الأجزاء العميقة من البحر منذ ٢٠١٤. وتمتلك إيران أحد أكبر الاحتياطيات النفطية على مستوى العالم، وتعد المالك الثالث لاحتياطيات النفط الخام في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك».

ووفق إحصائيات شركة «بريتيش بتروليوم»، فإن إيران تحتل المركز الرابع بين أكبر الدول من حيث احتياطيات النفط في العالم بعد فنزويلا والسعودية وكندا.

وقبل العقوبات الأميركية التي أعيد فرضها عام ٢٠١٨، كانت إيران تنتج نحو ٣/٨ مليون برميل يومياً، وفق تقرير لوكالة الطاقة الدولية، لكن بعد تشديد العقوبات مجددًا، انخفض الإنتاج ليصل إلى حوالي ٢/٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٣. ووفق آخر تقرير للوكالة، فإن إنتاج إيران في أغسطس/ آب ٢٠٢٤ بلغ نحو ٣/٤٢ مليون برميل يومياً.

ويقع معظم الاحتياطي النفطي الإيراني في المناطق الجنوبية للبلاد، وبدأت شركة النفط الوطنية نشاطاتها الاستكشافية في المناطق الشمالية للبلاد في عام ١٩٩١، في إطار مجموعة عمل سميت بـSCSG.

احتياطات ضخمة

وأظهرت الدراسات وعمليات المسح الدقيقة أن المناطق الجنوبية من بحر قزوين تحوي احتياطات ضخمة من حاملات الطاقة الأحفورية، وتعتبر هذه الحقول من تلك الواقعة في المياه العميقة حسب المواصفات العالمية ولها مستقبل واعد؛ لكن بدء عمليات الحفر والتنقيب كان بحاجة إلى صنع منصة حفر نصف عائمة ومزودة بتكنولوجيات فائقة التطور ومعقدة ولا توجد تلك التكنولوجيات إلا في الدول الغربية؛ لكن شركة نفط «خزر» قررت التعاون مع عدد من الشركات الأجنبية المعروفة لصنع منصة الحفر هذه في داخل البلاد، بالإضافة إلى بناء ثلاث سفن فريدة من نوعها تستخدم لإسناد عمليات الحفر والتنقيب ومنصة الحفر.

وفي أوائل ٢٠٢٤، كانت إيران تصدر نحو ١/٨ مليون برميل يومياً، وفقاً لتقديرات وكالة «ستاندردز آند بورس غلوبال» المتخصصة في بيانات وأبحاث السوق. ويرى محللون في قطاع النفط أن ٩٠٪ من إجمالي صادرات النفط الإيراني توجه إلى الصين.

وتشتري الصين النفط الإيراني رغم العقوبات الأميركية على صادرات النفط، مؤكدة بأنها لا تعترف بالعقوبات أحادية الجانب وترى أنها غير شرعية.

فيما يتفقان على عقد اجتماع مشترك في ميناء محج قلعة الروسي

تعاون إيراني - روسي في مجال النقل البحري

أكد نائب وزير النقل الروسي والمدير التنفيذي لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية الإيرانية على تطوير التعاون في مجال النقل البحري، واتفقا على عقد اجتماع مشترك في ميناء محج قلعة.

واتفق سعيد رسولي نائب وزيرة الطرق والمدير العام لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية، ودميتري أزيبروف نائب وزير النقل الروسي، في اتصال هاتفي، على عقد اجتماع مشترك في ميناء محج قلعة الروسي، بمشاركة مديري منظمة الموانئ والملاحة البحرية الإيرانية، وبرفقة القطاع غير الحكومي، ومديري وزارة النقل ووكالة النقل البحري في الاتحاد الروسي والقطاع غير الحكومي الروسي، من أجل تفعيل تشكيل اتحاد النقل البحري الإيراني - الروسي.

وأشار رسولي إلى أهمية وضرورة زيادة النقل المشترك والعبور عبر طريق بحر قزوين في ظل جهود طهران وموسكو لتعزيز ممر الشمال - الجنوب، وأكد على تسهيل النقل من جميع الطرق الموجودة في الممر الشمال - الجنوب، خاصة تنشيط النقل في بحر قزوين، خاصة نقل الحاويات عبر الموانئ الشمالية في إيران والموانئ الروسية.

وشكر الجانب الروسي على تعاونه في تطوير وتوقيع خارطة الطريق الإيرانية - الروسية لتنمية التعاون في مجال النقل لعام ٢٠٢٥ التي تم توقيعها مؤخراً، ودعا إلى تشكيل وبدء عمل اتحاد النقل البحري الإيراني - الروسي في أقرب وقت ممكن، بمشاركة القطاعات غير الحكومية من الجانبين، والتي تلعب دوراً فعالاً في تعزيز النقل والعبور في بحر قزوين.

وأكد الرئيس التنفيذي لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية: من أجل تعزيز وتطوير التعاون البحري مع روسيا، فإننا نسعى إلى تسريع تنفيذ خطة العمل المشتركة.

وفي هذه المحادثة الهاتفية، أكد نائب وزير النقل الروسي «إننا مستعدون للحد من مشاكل النقل البحري في بحر قزوين وتسهيل دخول وخروج السفن من الموانئ»، وأكد إن «مشاكل جدولة السفن وتفريغ البضائع الخاصة والقابلة للتلف من بين القضايا التي يجب علينا معالجتها بسرعة».

وأعلن دميتري أزيبروف، وزير النقل الروسي، أن «وزارة النقل الروسية ترحب بالمقترحات البناءة للجانب الإيراني، وتسعى إلى التوصل لإتفاق شامل وكامل مع إيران في مختلف المجالات البحرية والموانئ.

إنتاج «أوبك» انخفض بشكل طفيف في أبريل

النفط يحقق مكاسب أسبوعية... والأعين على سويسرا

ارتفعت أسعار النفط، الجمعة، متجهة إلى تحقيق مكاسب أسبوعية، مع ظهور بوادر انحسار التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، أكبر مستهلكي نفط في العالم.

وارتفع خام برنت بمقدار ١/٢٤ دولار، أي ما يعادل ١/٩٧٪ ليصل إلى ٦٤/٠٨ دولار للبرميل بحلول الساعة ١٣:٣٥ بتوقيت غرينتش. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي بمقدار ١/٢٩ دولار، أي ما يعادل نحو ٢/١٥٪ ليصل إلى ٦١/٢٠ دولار.

وبلغ كلا الخامين القياسيين أعلى مستوياتهما في نحو ١٠ أيام، واتجها نحو الارتفاع بأكثر من ٤٪ خلال الأسبوع.

وقال كبير محللي السلع في بنك «إس إي بي»، بيارن شيلدروب، إن محادثات التجارة بين الولايات المتحدة والصين إيجابية بلا شك للنفط، بالنظر إلى أن الرسوم الجمركية عند مستوياتها القصوى الحالية تبقي مخاطر الركود مرتفعة.

وصرّح الرئيس الأميركي دونالد ترمب، الجمعة، بأنه ينبغي على الصين فتح سوقها أمام الولايات المتحدة، وأن فرض رسوم جمركية بنسبة ٨٠٪ على السلع الصينية «يبدو قراراً صائباً».

وتبلغ الرسوم الجمركية الحالية على الصين ١٤٥٪.

مع ذلك، أشار المحللون إلى أنه في حين أن رغبة الجانبين في تهدئة التوترات تمثل حافزاً إيجابياً، فمن غير المرجح التوصل إلى اتفاق بسرعة كبيرة.

وأظهرت بيانات الجمارك، الجمعة، أن الصادرات الصينية ارتفعت بوتيرة أسرع من المتوقع في أبريل/ نيسان، في حين قلصت الواردات من انخفاضها، مما منح بكين بعض الارتياح قبل المحادثات.

في غضون ذلك، تأثرت أسعار النفط سلباً بالزيادة المخطط لها في إنتاج النفط من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفائها في تجمع «أوبك بلس».

ومع ذلك، أظهر استطلاع أجرته «رويترز» أن إنتاج أوبك النفطي انخفض بشكل طفيف في أبريل، إذ فاقت آثار انخفاض الإنتاج في ليبيا وفنزويلا والعراق الزيادة المقررة في الإنتاج.